

الرسالة الثانية

إلى أبي عثمان سعيد النيسابوري

قال: وكتب إلى أبي عثمان سعيد النيسابوري رحمته الله جواب كتابه:

سلام عليك ورحمة الله وبركاته.

أما بعد:

فإن هذه النفوس مَبْنَاهَا عَلَى السَّبْعِ - عَلَى: (الشَّهْوَةِ، وَالرَّغْبَةِ، وَالرَّهْبَةِ، وَالغَضَبِ، وَالشَّكِّ، وَالشَّرِّكَ، وَالْغَفْلَةِ) - فإذا حَيِيَ الْقَلْبُ بِالْإِيمَانِ خَرَجَ مِنْ هَذِهِ السَّبْعِ قَلْبًا، وَهِيَ فِي النَّفْسِ بَوَاقِي^(١)، ثُمَّ تَصِيرُ هَذِهِ السَّبْعُ فِي الصَّدْرِ غِطَاءً عَلَى

(١) كَذَا، وَالْوَجْه: «بَوَاقِي» بِحَذْفِ الْيَاءِ؛ وَمَا فِي (ز، ظ، م) يُمْكِنُ ضَبْطُهُ بِأَكْثَرِ مِنْ وَجْهِ عَلَى النِّحْوِ التَّالِي: **الوجه الأول:** «بَوَاقِي» بِإِثْبَاتِ الْيَاءِ وَقَفًّا وَالتَّنْوِينِ وَصَلًّا؛ وَهِيَ لُغَةٌ صَحِيحَةٌ حَكَاهَا أَبُو الْخَطَّابِ الْأَخْفَشُ الْكَبِيرُ وَيُونُسُ بْنُ حَبِيبٍ عَنِ الْمُوثُوقِ بَعْرِيَّتِهِمْ؛ يَنْطَقُونَ بِالْيَاءِ وَقَفًّا وَيَحْذِفُونَهَا وَيَنْوِّنُونَ وَصَلًّا، وَتُرْسَمُ الْكَلِمَةُ فِي الْحَالِينَ بِالْيَاءِ؛ لِأَنَّ مَدَارَ الْكِتَابَةِ عَلَى الْوَقْفِ؛ فَيَقُولُونَ فِي الْوَقْفِ: «هَذَا رَامِي». وَ: «مَرَرْتُ بَغَازِي». وَفِي الْوَصْلِ: «هَذَا رَامِي حَازِقٌ». وَ: «مَرَرْتُ بَغَازِي شَجَاعٌ». وَيَجِبُ أَنْ يَقْرَأَ فِي حَالِ الْوَصْلِ: بَتْنَوِينٍ مَا قَبْلَ الْيَاءِ، مَعَ حَذْفِ الْيَاءِ نَطْقًا، وَإِنْ كَانَتْ مَكْتُوبَةً، وَعَلَى هَذِهِ اللُّغَةِ جَاءَتْ قِرَاءَةُ ابْنِ كَثِيرٍ: ((وَلِكُلِّ قَوْمٍ هَادِي)). ((مِنْ وَالِي)). وَنَحْوُ ذَلِكَ. رَاجِعْ: «الْكِتَابُ» لِسَيِّبُوهِ (٢/٢٨٨)، «شَرْحُ كِتَابِ سَيِّبُوهِ» لِلْسَّيْرَانِي (٥/٥٥-٥٧)، «الْحِجَّةُ» لِلْفَارَسِيِّ (٥/٢٣، ٢٤، ٥/٤٠٥، ٤٠٦)، «الْحِجَّةُ» لِابْنِ زَنْجَلَةَ (ص ٣٧٥، ٣٧٦، ٥٦٢، ٦٣٠)، وَ«الْبَابُ» لِلْعَبْرِيِّ (٢/٢٠٤)، وَ«شَرْحُ الْمَفْصَلِ» لِابْنِ يَعِيشَ



(٢٢٠-٢٢٢)، «المقاصد الشافية» للشاطبي (٢٧/٨-٣٥).

الوجه الثاني: «بواقِي» بإثبات الياء وفقاً ورفعها دون تنوين وصلًا على المنع من الصرف؛ وهو جارٍ على لغة لبعض العرب يُجْرُونَ الفعل النَّاقِص مُجْرَى الصَّحِيح رفعًا ونصبًا وجزمًا، وكذلك الاسم الناقص رفعًا مجرى الصَّحِيح؛ فأما في حالتي الرَّفْع والنَّصْب فبحركات ظاهرة على الواو والياء. فيقولون: «يَدْعُو». و: «يَقْضِي». و: «جاء القاضي». و: «عندي جوارِي». وبحركات ظاهرة على حرف العلة. فإذا جزموا الفعل المعتل أو بنوه حذفوا الحركات الظاهرة على الواو أو الياء، وأجروه مُجْرَى الصَّحِيح؛ وهذه اللغة حكاهما المازني، والنَّحَّاس، وابنُ جَنِّي، ونَشْوَانُ الجُمَيْرِي، وابنُ يَعِيش، وابنُ عُصْفُور، وناظرُ الجَيْش، وغيرهم. راجع: «إعراب القرآن» للنحاس (٤/٤٤٢)، «سر صناعة الإعراب» لابن جني (٢/٢٧٥)، «الصحيح» للجوهري (٦/٢٢٦٣، ٢٢٦٤)، «شمس العلوم» للحميري (٦/٣٥٩٦)، «شرح المفصل» لابن يعيش (٥/٤٨٧-٤٩٣)، «شرح جمل الزجاجي» لابن عصفور (٢/١٨٧، ٥٦٣-٥٦٥)، «شرح شافية ابن الحاجب» للرضي (٣/١٨٢)، «لسان العرب» لابن منظور (١٤/١٤)، «تمهيد القواعد» لناظر الجيش (١/٢٩٧)، «الهمع» للسيوطي (١/١٧٩، ١٨٠)، «تاج العروس» للزبيدي (٣٧/٣٣).

الوجه الثالث: أن يُضْبَط ما في (ز، ظ، م) «بواقِي» نصبًا على الحالية، وعلامة نصبه فتحة ظاهرة على آخره دون تنوين؛ لأنه ممنوع من الصرف؛ فهو صيغة منتهى الجموع، والجار والمجرور «في النفس» في هذه الحالة متعلق بمحذوف خبر المبتدأ «وهي». ومجيء الحال من المبتدأ مسألة خلافية بين جمهور النحاة وشيخ النحاة سيبويه؛ حيث إن الجمهور منع مجيء الحال من المبتدأ، على خلاف سيبويه الذي ذهب إلى جواز مجيء الحال من المبتدأ. قال الصبان في «الحاشية» (٢/٢٦٠): «قوله: «لميةً موحشًا طللٌ»: فيه أن صاحب الحال المبتدأ وهو مذهب سيبويه دون الجمهور». وقال ابن مالك في «شرح التسهيل» (٢/٣٣٣): «وقول سيبويه هو الصحيح، لأن الحال خبر في المعنى». وقال في «شرح التسهيل» (٢/٣٥٥): «وبينت رجحان قوله على قول من زعم أن صاحب الحال هو الضمير». وقال عباس حسن في «النحو الوافي» (٢/٣٦٤): «ولا قيمة للاعتراض على مجيء الحال من المبتدأ، أو من اسم الناسخ، أو مما ليس فاعلاً، أو مفعولاً به، أو نحوهما؛ ذلك لأن من يرفضونه لا يرفضونه للسبب القويم الصحيح، وهو: عدم الاستعمال العربي الأصيل، وإنما يرفضونه؛ لأنه لا يتفق مع مظهر من مظاهر السلطان الذي وهبوه للعامل، كأن يقولوا في منع مجيء الحال من المبتدأ: إن العامل في المبتدأ معنوي؛ هو «الابتداء»، فلو جاءت الحال من المبتدأ لكان المبتدأ هو عاملها؛ فينشأ من هذا عاملان مختلفان، أحدهما عامل في

الحال، والآخر عامل في صاحبها، مع أن العامل عندهم في الحال لا بد أن يكون هو نفسه العامل في صاحبها أيضاً، والغريب أن المأثور الكثير من كلام العرب الخالص لا يوافقهم، ولا يؤيدهم، مع كثرته؛ ولهذا يخالفهم بحق سيبويه وفريق معه». بتصرف يسير. راجع: «كتاب سيبويه» (٢/ ١١٠-١١٤)، «شرح التسهيل» (٢/ ٣٥٤)، «خزانة الأدب» (٣/ ٢٨).

الوجه الرابع: أن يُضبط «بواقِي» وهو نصب على الحالية، بفتحة ظاهرة على آخر الكلمة دون تنوين؛ لأنها صيغة منتهى الجموع، غير أنه ليس حالاً من المبتدأ، ولكنه حال من الضمير المستكن فيما تعلق به الجار والمجرور هنا؛ على تقدير: «وهي تستقر في النفس بواقِي»؛ وهذا قريب من الوجه السابق، إلا أنه جارٍ على ما ذهب إليه جمهور النحويين من أن الضمير المستكن في الأمثلة التي أوردها سيبويه وابن مالك وغيرهما دليلاً على مجيء الحال من المبتدأ - هو صاحب الحال؛ حيث أولوا ذلك بأن هذه الحال معمولة ولا بد لها من عامل، وقدروا في ذلك عاملاً لها، وصاحب الحال حائِذ هو الضمير المستكن في هذا العامل. راجع المصادر المتقدمة في الوجه الثالث.

الوجه الخامس: أن ذلك على نية الإضافة، والتقدير: «بواقِي الآثار»؛ فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على ما كان عليه قبل الحذف، وله نظائر كثيرة من الشعر والنثر، وبه وجه ابن مالك رواية البخاري: «ومنع وهات» دون تنوين في بعض توجيهاته؛ قال في «شواهد التوضيح والتصحيح لمشكلات الجامع الصحيح» (ص: ١٠٣): «ويمكن أن يكون الأصل: «ومنع حق وهات»؛ فحذف المضاف إليه وبقيت هيئة الإضافة». وقال في «شرح التسهيل» (٣/ ٢٤٨): «ومن هذا قراءة ابن محيصن ((لَا خَوْفُ عَلَيَّهِمْ)) بالضم دون تنوين، تقديره: «فلا خوف شيء». ومثله قول بعض العرب: «سلام عليكم» بلا تنوين؛ يريدون: سلام الله. وحكى أبو علي: ابدأ بذا من أول، بالفتح على منع الصرف، وبالضم على نية الإضافة دون قصد إلى لفظ المضاف إليه، وبالجاء على قصد المضاف إليه. وحكى الكسائي أن بعض العرب قال: أفوق تنام أم أسفل، بالنصب، على تقدير: أفوق هذا تنام أم أسفل. ومثله على أحد الوجهين قول الشاعر:

أقولُ لما جاءني فخرُهُ ... سُبْحانَ من عَلقَمَةِ الفاخرِ

أراد: سبحان الله، فحذف المضاف إليه، وأبقى المضاف على الهيئة التي يستحقها قبل الحذف». وراجع: «شرح التسهيل» لابن مالك (٣/ ٢٤٩، ٢٥٠)، «تمهيد القواعد بشرح تسهيل الفوائد» (٧/ ٣٢١٤-٣٢١٦).



القلب، تتراءى^(١) له في كلِّ أمرٍ، وعلى كلِّ حالٍ، ثمَّ لا يَزَالُ العَبْدُ في مَزِيدٍ من ذلك ينوِّرُ اللهَ الإيمانَ في قلبه، فبقَدَرٍ ما يَسْتَتِيرُ في صَدْرِهِ يَذُوبُ هذا الغِطَاءُ عن قلبه، وينكشِفُ له عن حَقَائِقِ الأُمُورِ، حتَّى يَصِيرَ من أهلِ اليَقِينِ.

(١) كذا في (ز، ظ) برد الهمزة إلى حرفها الأصلي اللين، وسوف يتكرر ذلك في كلمات مماثلة. وفي (م): «تتراءى». وما في (الأصلين) يمكن ضبطه «تتراءياً» بهمزة قبل الياء أو «تتراًياً» دون همز، بتنوين الألف في الحالتين، على أنها ألف مبدلة من نون التوكيد الخفيفة، وأن أصله: «تتراءين» أو «تتراءين» بنون التوكيد الخفيفة؛ وكتابة هذه النون ألفاً إنما هو متابعة لرسم المصحف؛ قال أبو عمرو الداني في «المقنع في رسم مصاحف الأمصار» (ص: ٥٠): «واجتمع -أيضاً- كتاب المصحف على رسم النون الخفيفة ألفاً وجملة ذلك موضعان: في يوسف {وليكونا من الصاغرين}. وفي العلق {لنسفعا بالناصية}. وذلك على مراد الوقف». وهو مذهب البصريين، وهو الأكثر، وعليه جرى رسم المصحف، أما الكوفيون فيكتبونها في غير المصحف بالنون؛ نظراً لوقوف بعض العرب عليها، بها لا بالألف. قال الفاكهي في «شرح القطر»: «ومحل كتابة النون الخفيفة بالألف عند أمن اللبس، أما إذا حصل لبس -نحو: «لا تضربن زيداً واضربن عمراً»؛ فيكتب بالنون على الأصح، ولم يُعتبر بحالة الوقف، لأنه لو كُتِبَ بالألف لالتبس أمر الواحد أو نهيهِ بأمر الاثنين أو نهيهما في الخط». اه، ومثله في «الهمع».

وما في (الأصلين) صحيح فصيح، ويمكن كتابته: «يتراءياً» بإثبات الهمزة عين الفعل، أو كتابته «يتراًياً» بحذف الهمزة؛ وهي لغة لبعض العرب حكاها الخليل والحياني وغيرهما، وعليها قراءة الكسائي ونافع في المتواتر: ((أَرَيْتكم))، و((أَرَيْتُم))، و((أَرَيْت))؛ فأما الكسائي فيقرأ بغير همز ولا ألف، وأما نافع فيقرأ من غير همز والألف على مقدار ذوق الهمز. راجع: «العين» (٨ / ٣٠٧)، «السبعة» (ص: ٢٥٧)، «الحجة» للفارسي (٣ / ٣٠٦-٣١٠)، «تهذيب اللغة» (١٥ / ٢٢٩)، «المسائل الحلييات» (ص: ٨٣-٨٧)، «سر صناعة الإعراب» (١ / ٩٠-٩٣، ٢ / ٤٣٨)، «الصاحح» (٦ / ٢٣٤٧-٢٣٤٨)، «الإبانة في اللغة العربية» (١ / ٢٦٢، ٢٦٣)، «أمالي ابن الشجري» (٢ / ٤٩٢، ٤٩٣)، «اللباب في علل البناء والإعراب» (٢ / ٣٦٥، ٣٦٧، ٢ / ٤٤٦)، «شرح المفصل في النحو» (٩ / ١١٠)، و«شرح شافية ابن الحاجب» للأسترباذي: (٤ / ٣٢٩)، «إرشاد الساري» للقسطلاني (٥ / ٢٨٥)، «منحة الباري» لزكريا

فإذا أيقنَ تلاشت هذه النَّفْسُ وذهبت، فصارت الرَّغْبَةُ إليه، والرَّهْبَةُ منه، والغَضَبُ له، وتحولت الشَّهْوَةُ مُنِيَّةً؛ والمُنِيَّةُ أَمَلًا، وصار الشَّكُّ يَقِينًا، والشَّرْكُ إخلاصًا، والعَقْلَةُ جُهْدًا، فذهبت^(١) النَّفْسُ، وبقي العَبْدُ مع رَبِّهِ في الأحوالِ كُلِّهَا.

◀ ووجدنا العلمَ نوعين:

● نوعٌ منها: العلمُ بالنَّفْسِ ودَوَاهِيهَا وَعُيُوبُهَا.

● ونوعٌ منها: العلمُ باللهِ تعالى.

فإنِ اشْتَغَلَ العَبْدُ بِمَعْرِفَةِ العُيُوبِ^(٢)، بَقِيَ عُمُرُهُ فِيهَا وفي التَّخَلُّصِ مِنْهَا، وإنِ اشْتَغَلَ بِمَعْرِفَةِ العِلْمِ باللهِ، كان ذلك دَوَاءً؛ لَأَنَّهُ عِلْمٌ به يُوَدِّيهِ إِلَى حَيَاةِ قَلْبِهِ، وإِزْهَاقِ نَفْسِهِ، فإذا زَهَقَتِ النَّفْسُ بما وَرَدَ عَلَيْهَا مِنَ التَّجَلِّيِ؛ حَيِيَ القَلْبُ بِرَبِّهِ، فَأَيُّ عَيْبٍ يَبْقَى مَعَهُ؟!

الأنصاري (٣٥٣/٦، ٣٥٤)، «المطالع النصرية للمطابع المصرية في الأصول الخطية» (ص: ٢٧٦).

(١) في (ز): «فذهب» دون تاء؛ وهو جائز لأن النفس مؤنث مجازي.

(٢) ساقطة من (ظ).



وورد عليّ كتابك -يا أخي- وكتابٌ بعدَ كتابٍ، ووَكَّدتَ^(١) في ذِكْرِ عُيُوبِ
النَّفْسِ في بابِ المَعْرِفَةِ؛ فإنَّ قَدَرْتَ -يا أخي- أَلَّا تَشْتَغَلَ بِذِكْرِ العُيُوبِ -كَلَّ
هذا- فافْعَلْ؛ فإنَّ لِلَّهِ تعالى عِبَادًا عَرَفُوهُ مَعْرِفَةً، وأنكروا كُلَّ شَيْءٍ دُونَهُ، وأنفُوا
مِنَ ذِكْرِ النَّفْسِ، وخافُوهُ، فكأنَّهم إذا ابتُلُوا بِذِكْرِهَا تَدَوَّرُوا بِأَحَدِهِمْ مَعِدَّتُهُ^(٢) حَتَّى
يَكَادِ يَقْيِيءُ!

وكيف يَقْدِرُ مَنْ جَالَ في بَسَاتِينِ الْوَرْدِ والْيَاسْمِينِ^(٣) والنَّسْرِينِ أَنْ يَرْتَعَ في
بِقَاعِ الشُّوكِ؟!!

أَمْ كيف يَقْدِرُ مَنْ صَارَ ذِكْرُ الْجَلِيلِ لَهُ غِذَاءً أَنْ يَسْتَمَعَ إِلَى ذِكْرِ غَيْرِهِ؟!
(الْعِلْمُ بِاللَّهِ، وَالْمَعْرِفَةُ لِلَّهِ، وَالْعَقْلُ عَنِ اللَّهِ تعالى): مَنْ^(٤) حَوَى هَذِهِ
الْثَلَاثَ حَيَّى قَلْبُهُ بِاللَّهِ تعالى، وَنَعِمَ بِالْهُ، وَطَابَ^(٥) رُوحُهُ، وَصَحَّتْ عُبُودِيَّتُهُ،

(١) «وَكَّدَ» لغة في «أَكَّدَ»؛ وتقدمت الإشارة إليه.

(٢) في (ظ): «بذكر ما تدور معرفة»؛ والمثبت من (ز).

(٣) قال الفيومي في «المصباح المنير» (٦٨١/٢): «الياسمين مشموم معروف وأصله يسم؛ وهو معرب، وسينه مكسورة، وبعضهم يفتحها، وهو غير منصرف، وبعض العرب يعربه إعراب جمع المذكر السالم على غير قياس». وراجع: «تاج العروس» (١٣٨/٣٤).

(٤) في (ز): «فمن».

(٥) تذكير الفعل هنا جائز؛ لأنَّ الرُّوحَ مؤنَّثٌ مجازيٌّ؛ وهو مشهور مقرَّر في كتب النُّحو.

وظَفَرَ بِالْحَرِيَّةِ مِنْ رِقِّ نَفْسِهِ، وَعَلَتْ رُتْبَتُهُ، وَبَرَزَتْ مَنْزِلَتُهُ، وَسَادَ أَشْكَالُهُ، وَكُرِّمَ عَلَى مَوْلَاهُ، وَنَالَ مِنْهُ فَوْقَ أَمَلِهِ فِي الْعَاجِلِ وَالْآجِلِ.

أَمَّا فِي الْعَاجِلِ: فَأَهْدَى إِلَيْهِ الْحِكْمَةَ الْعُلْيَا مِنْ خَزَائِنِ رُبُوبِيَّتِهِ، وَمَكَّنَ لَهُ بَيْنَ يَدَيْهِ، وَأَخَذَ لَهُ بِأَسْرَارِهِ.

وَأَمَّا فِي الْآجِلِ: فَيَجْعَلُهُ مِنْ خَدَمِهِ يَوْمَ تَصْطَفُ الْأَوْلِيَاءُ وَالْأَنْبِيَاءُ، وَأَنْطَقَهُ بِالشَّيْءِ عَلَيْهِ بِمَا لَمْ تَسْمَعْ الْأَذَانُ كُلُّهَا مِثْلَهُ، حَتَّى تَقَرَّ بِهِ عَيْنُ الْمُصْطَفَى ﷺ، وَهَيَّأَ لَهُ مِنْبَرًا. وَأَمَّا فِي دَارِهِ فَقُرْبُ مَحَلِّهِ، وَرَفْعُ السِّتْرِ عَنْهُ فِيمَا ^(١) بَيْنَهُ وَبَيْنَهُ.

فَإِنْ قَدَرْتَ -رَحِمَكَ اللَّهُ- أَنْ تُكَلِّمَ أَخَاكَ مِنْ هَذَا النَّحْوِ، فَإِنَّهُ أَطِيبُ لَنَا وَلَكَ وَأَشْرَفُ، وَمَنْ أَرَادَ -فِيمَا بَيْنَنَا- الْوُصُولَ إِلَى حَاجَتِهِ كَانَ أَرْجَى.

وَمِمَّا يُحَقِّقُ مَا قُلْنَا: حَدِيثُ رَسُولِ اللَّهِ ﷺ؛ حَيْثُ أَتَاهُ الرَّجُلُ، فَقَالَ: «يَا رَسُولَ اللَّهِ، عَلَّمَنِي غَرَائِبَ الْعِلْمِ». قَالَ ﷺ: «مَا صَنَعْتَ فِي رَأْسِ الْعِلْمِ؟ هَلْ عَرَفْتَ الرَّبَّ؟» ^(٢).

(١) كذا، والوجه إثبات الألف. ومحمّل ذلك على الاجتزاء بالفتحة عن الألف؛ وهي لغة هوازن وهذيل وعليها قيس؛ وتقدم نظير ذلك.

(٢) أخرجه وكيع في «الزهد» (١٤)، وأبو نعيم في «الحلية» (٢٤/١)، وابن عبد البر في «جامع بيان العلم وفضله» (١٢٢٢) من حديث عبد الله بن مسور رضي الله عنه. قال العراقي في «المغني عن حمل الأسفار» (صد



فَغَرَائِبُ الْعِلْمِ هُوَ عِلْمُ النَّفْسِ، وَعِلْمُ الْأَمْرِ وَالنَّهْيِ، وَرَأْسُ الْعِلْمِ مَا دَلَّ عَلَيْهِ الرَّسُولُ ﷺ.

وَمِمَّا يُحَقِّقُ ذَلِكَ: مَا ذَكَرَهُ^(١) اللَّهُ عَزَّ وَجَلَّ فِي التَّنْزِيلِ مِنْ قَوْلِهِ تَعَالَى:

﴿فَاعْلَمْ أَنَّهُ لَا إِلَهَ إِلَّا اللَّهُ﴾ [محمد: ١٩]. فَاقْتَضَاهُ عِلْمَ هَذِهِ الْكَلِمَةِ، وَقَدْ كَانَ عِلْمَ

قَبْلَ ذَلِكَ مِنْهُ مَا عِلْمَ، وَلَمْ يَزَلْ ﷺ يَزِدُّهُ عِلْمًا إِلَى أَنْ فَارَقَ الدُّنْيَا^(٢).

(٧٨): «رواه ابن السُّنِّيَّ وأبو نُعَيْمٍ فِي كِتَابِ الرِّيَاضَةِ لِهَمَّا، وَابْنُ عَبْدِ الْبَرِّ مِنْ حَدِيثِ عَبْدِ اللَّهِ بْنِ الْمَسُورِ مَرْسَلًا؛ وَهُوَ ضَعِيفٌ جَدًّا». وَأَوْرَدَهُ السُّيُوطِيُّ فِي «الزِّيَادَاتِ عَلَى الْمَوْضُوعَاتِ» (٢٠٢).

(١) فِي (ظ): «ذَكَرَ» دُونَ الْهَاءِ.

(٢) إِشَارَةٌ لِقَوْلِهِ تَعَالَى: ﴿إِبَاءَنَا أَوْلَوْكَ كَانَ﴾ [طه: ١١٤].